الغائب في شهادة يعقوب

محمد أبو الغيط

أذكر ذلك اليوم قبل نحو عشرين عاماً، حين سمعت، للمرّة الأولى، عن شيخ جديد اسمه محمد حسين يعقوب. استمعت مبهوراً لشريطه «لماذا لا تصلّي». كان جديد يعقوب ليس المحتوى، بل أسلوبه المسرحي، وتعبيراته الكوميدية. وللمفارقة، كان من منحني الشريط عضواً في «الإخوان المسلمين»، على الرغم من أن تلك السنوات كانت تشهد حرباً صامتة بين «الإخوان» والسلفيين على السيطرة على المساجد، لكن ظاهرة «تسلّف الإخوان»، كما وصفها الراحل حسام تمام، كانت تسري في هدوء.. بعد فترة قصيرة من متابعة يعقوب وأقرانه، نفرتُ لأسبابٍ سياسيةٍ بالأساس، فلم أكن لأتسق مع من يرون الديمقراطية كفراً.

يجمع اتجاه السلفية الوهابية، أو السلفية العلمية كما يطلق عليها في مصر، بين متناقضين، فبينما تحفل أفكارهم بالتكفير والتبديع، إلا أن موقفهم السياسي هو طاعة ولي الأمر، شرعية الحاكم المتغلب، «وإنْ أخذ ظهرك وأخذ مالك». لذلك سمح نظام حسني مبارك عقوداً بانتشار ذلك التيار بشكل كاسح. في الانتخابات البرلمانية عام 2005، كان «الإخوان المسلمون» يوزّعون بكثافة كُتيباً، يحمل اسم «لماذا الإسلام هو الحل؟»، يضم فصلاً مطولاً لنقاش مسألة تحريم الانتخابات التي كانت في مقدمة الطعنات التي يواجهونها لدى جمهورهم المحافظ.

بعد ثورة يناير، استخدم المجلس العسكري مراراً الأداة نفسها، وشهدنا لجوء المجلس إلى الشيوخ، لمخاطبة أهالي قرىً شهدت اعتداءات طائفية على مساجد، بدلاً من تفعيل القانون. وبالتوازي، انقسم التيار السلفي العام بشأن مسألة الموقف من الانتخابات. شارك حسين يعقوب مع أقرانه في تأسيس «مجلس شورى العلماء»، والذي دعا الجمهور إلى انتخاب الأقرب لتبني الشريعة الإسلامية. أبدع يعقوب في اختراعه مصطلح «غزوة الصناديق»، بعد استفتاء التعديلات الدستورية في مارس/ آذار 2011، الذي حوّله إلى استفتاءٍ على الإسلام والكفر. ردّد تكبيرات العيد مع آلاف من روّاد مسجده، ودعا العلمانيين إلى الهجرة إلى كندا.

لاحقاً في 2012، في عام رئاسة الراحل محمد مرسي، كانت ذروة التناقض الدرامي، حيث ظهر يعقوب على شاشة التلفاز، ليقول إن مشروع الدستور مليء بالكفر والإلحاد، وإنه لا يرتضي ولا مادّة واحدة فيه، ولكنه على الرغم من ذلك يدعو إلى التصويت له بنعم، مع الاحتفاظ بالإنكار القلبي!

لذلك ليست مصادفة تكرار بدء أعضاء التنظيمات الإرهابية الطريق من بوابة السلفية الوهابية، حيث عقائد «الولاء والبراء» و«نواقض الإسلام» وغيرها، ثم حين يتّسع تناقض الأفكار مع التطبيق، يتم الانتقال إلى السلفية الجهادية. من هنا جاءت شهادة حسين يعقوب أخيراً في قضية «داعش إمبابة»، حيث كان هذا طلب دفاع المتهمين الذين قالوا إنهم على أفكار يعقوب ومحمد حسّان.

وفي العموم يحفل تاريخ القضاء المصري بأمثال هذه الشهادات التي تخرج من نطاق الأفعال إلى نطاق الأفكار. قبل عقود، شهدنا كارثة شهادة محمد الغزالي في محاكمة قتلة فرج فودة. وكذلك شهدت محاكمة قتلة الرئيس أنور السادات النمط نفسه، حيث حاول الدفاع توجيهها نحو انتزاع سند شرعي لاستحقاق السادات الخروج عليه. ولعل تلك السوابق كانت في ذهن القاضي، لذلك انتهز فرصة طلب الدفاع، ليحقّق أقصى زخم إعلامي، في زمنٍ يسبغ فيه الإعلام المصري ألقاباً، من قبيل «أسد القضاة» و«قاضي الإعدامات».

كان أبرز ما جاء في الشهادة ادعاء يعقوب الجهل ليتهرّب من إجابة أسئلةٍ بعينها، مثل إجابته بـ«لا أعلم»، حين سأله القاضي عن حكم الطائفة الممتنعة، أو عن حكم هدم المساجد والكنائس والأديرة. هذه مواضع تقاطع مع السلفية الجهادية، على الرغم من اختلاف تياره باعتبار تلك الأفعال منوطةً بالحاكم، لا آحاد المسلمين.

لا يكذب يعقوب حين يدّعي أنه ليس مفتياً، فعلى الرغم من أن حديثه حافل بالتحليل والتحريم، إلا أن خطابه الدائم أن هذه ليست فتاواه. وفي مقطع مصوّر، كان يقول إن الرجل هو سيد المرأة، وهي مخلوقةٌ لخدمته، ولو سمح لها بالإنفاق في المنزل فهو ينتقص من رجولته، ويكرّر بعد كل عبارة «هذا ليس كلامي بل كلام الله».

إعمار غزّة ورقةَ ابتزاز

رندة حيدر

ما يحدث اليوم بين حركة حماس وإسرائيل هو استمرار للحرب بوسائل أخرى، أي الصيغة المعكوسة لقول كلاوزفيتز إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. ما لم تنجح إسرائيل في تحقيقه عسكرياً في المواجهة الأخيرة مع «حماس»، على الرغم من مئات الأطنان من القذائف التي ألقتها مقاتلاتها الحربية على أهل غزة، طوال 11 يوماً من القصف، تحاول اليوم تحقيقه من خلال ابتزاز الحركة، ووضع شروط على عملية إعادة إعمار غزة وتقديم المساعدات الإنسانية والمالية التي يحتاجها أهل القطاع بشدة، كي يستطيعوا إعادة ترميم ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية.

تعتبر «حماس» الإسراع في عملية إعادة الإعمار أمراً ضرورياً للمحافظة على الإنجازات الاستراتيجية التي حققتها في المواجهات أخيراً، والتي ساهمت في تغيير قواعد اللعبة، وفرضت معادلة جديدة «غزة - القدس»، وحوّلت الانتباه من جديد إلى القضية الفلسطينية ومشكلة الاحتلال الإسرائيلي، وحصدت دعماً وتأييداً كبيريْن في الساحات، الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية. وترى الحركة في تأخير إعادة الإعمار وعرقلتها والمماطلة في دخول المساعدات إلى القطاع محاولة إسرائيلية مكشوفة لخنق «حماس» ولتفريغ إنجازاتها من مضمونها. وإذا استمرّت هذه العرقلة والمماطلة وقتاً طويلاً، فإن هذا لا بدّ أن ينعكس سلباً على شعبية «حماس»، وعلى مكانتها في القطاع تحديداً، وقد يدفع إلى تصعيد جديد ومواجهات جديدة.

من جهة أخرى، منذ الاتفاق على وقف إطلاق النار وبدء الوساطة المصرية، بدا واضحاً أن إسرائيل تسعى إلى إخراج «حماس» من دائرة عملية إعادة إعمار غزة، ومطالبتها بأن تكون العملية بإشراف السلطة الفلسطينية، كما ترفض إسرائيل تحويل المساعدة القطرية الشهرية إلى غزة (30 مليون دولار)، بحجّة أن «حماس» قد تستغلها لإعادة تسليح نفسها. يطرح ذلك كله السؤال مجدّداً: هل قرّرت إسرائيل إضعاف «حماس» سياسياً على طريق إخضاعها عسكرياً؟ وهل تخلّت إسرائيل عن سياسة الاحتواء التي اعتمدتها في التعامل مع الوجود العسكري لـ«حماس»، بعد أن أثبتت العملية العسكرية أخيراً أنها فشلت فشلاً ذريعاً؟

من الصعب الآن التوصّل إلى إجابات واضحة، سيما وأن الحكومة الجديدة لم تستقر بعد، لوضع سياستها من موضوع غزة، ومن المسألة الفلسطينية عموماً. لكن ما يجري يشير إلى بداية تبدّل في الموقف الإسرائيلي من السلطة الفلسطينية التي عمل نتنياهو، خلال سنوات حكمه، على تجاهلها وإضعافها، وسعى إلى تعميق الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتقاطع هذا التبدّل الإسرائيلي في الموقف من السلطة الفلسطينية مع موقف إدارة جو بايدن والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اللذين يريدان تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية وتقويتها، ومنع انهيارها، والحؤول دون تتويج «حماس» نفسها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني.

وهنا تبرز أهمية الدور المصري. تلعب مصر دوراً أساسياً في الوساطة بين «حماس» وإسرائيل، سواء على صعيد المساعي التي تبذلها لتثبيت وقف إطلاق النار والتوصل إلى تفاهمات بعيدة المدى، وكذلك في عملية إعادة إعمار غزة، سيما بعد إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تخصيص نصف مليار دولار لهذه الغاية، ما يشير إلى الأهمية التي توليها مصر لتعزيز نفوذها في القطاع على المدى البعيد. لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هو الموقف المصري الفعلي من الشروط الإسرائيلية لإعادة إعمار غزة؟

من يتابع ردّات الفعل المصرية يُلاحظ الازدواجية بين المواقف العلنية المصرية التي دانت إسرائيل، وأيّدت «حماس» في دفاعها عن المسجد الأقصى وعن الأماكن الإسلامية، والسياسة الرسمية المصرية. على الصعيد الدعائي، سمح النظام في مصر بتوجيه انتقادات حادّة ضد إسرائيل وما تقوم به في المسجد الأقصى. ومن ناحية أخرى، حرصت مصر، طوال أيام المواجهات، على التنسيق والتعاون مع إسرائيل، فاستقبلت وزير الخارجية الإسرائيلي في القاهرة، وأرسلت مدير المخابرات، عباس كامل، إلى إسرائيل وغزة ورام الله. في هذه الأثناء، حصلت الوساطة المصرية على دعم كامل من الرئيس بايدن، ما عزّز دور مصر في تحديد مصير إعادة الإعمار في غزة.

(كاتبة لبنانية)

كيف صارت سورية على ما هي فيه؟

راتب شعبو

سيبدو ما يحدث في سورية منذ عقد غريباً وصادماً لعقل المتأمل، وقد يصوغ أحد ما صدمته بالقول: «ألم تجد السلطة السورية أنها سارت وتسير بالبلاد إلى الدمار والتهلكة، لماذا لم تسع بمسؤولية إلى حل جدّي، حتى لو كانت نتيجة الحل خروجها من الحكم، حفاظاً على مصلحة البلاد؟». من الخطأ الاعتقاد أن هذا السؤال، على بساطته وبداهته، يمكن أن يتبادر إلى ذهن نخبة الحكم الأسدية، ببساطة لأنه لا محل فعلياً لمصلحة البلاد في منظورها إلى ما جرى ويجري. المحل مشغول كاملاً بمصلحة نخبة الحكم التي تزدري لفظة مصلحة البلد. في منظور هذه النخبة، الاستمرار في الحكم يعني أن كل شيء آخر هامشي. نخبة الحكم هذه هي وريثة النخبة التي رأت، قبل 54 عاماً، أنها منتصرة لأنها استمرت في الحكم، على الرغم من الهزيمة الوطنية والموت والدمار وخسارة الجولان.

أنجب التاريخ السوري، في بضعة العقود المنصرمة، نخبة حكم تبتلع كل اعتداء خارجي لا يهدّد استمرارها في الحكم، وقد يبدو لها أن للاعتداءات الخارجية هدفا واحدا هو إسقاطها من الحكم (لسبب ما، يمكن اختراعه بسهولة). وعليه، تكون كل خسائر «البلاد» هامشية، أمام ديمومتها في الحكم. ليس هذا فقط، بل كل خراب تنزله نخبة الحكم في البلاد دفاعاً عن استمرارها في الحكم، لن يبدو في نظرها خراباً، كما يبدو في العيون، بل سوف يبدو عملاً في «مصلحة البلد» أو ربما إنقاذاً للبلد. وسوف يبدو خروج ملايين السوريين إلى كل دول العالم تطهيراً للشعب. كما يمكن لك أن تستغرب هذه النظرة إلى الأمور، كذلك تستغرب نخبة الحكم الأسدية استغرابك هذا. أمّا كيف يمكن أن يقتنع جمهور هذه النخبة بنظرتها الخاصة إلى الأمور، فهذا بحث آخر، يتصل بعمل الأيديولوجيا السياسية، أي إكساب الخيارات السياسية التي غايتها الوحيدة الاستمرار في الحكم، معنىً وطنياً عاماً.

خلاصة البؤس السياسي الذي تعيشه سورية، وما نتج عنه من بؤس شمل المجتمع في كل مستويات حياته، أن الشؤون العامة في هذه البلاد كانت تدار وفق مصلحة النخبة الحاكمة، وليس وفق مصلحة البلد، منظوراً إليها بصورة مستقلة أو موضوعية. لا يعني هذا أن البلاد كانت تدار وفق مصلحة البلد حسبما تراها النخبة الحاكمة، كما قد يتبادر إلى الذهن، فمن الطبيعي أن تدير النخبة الحاكمة البلد وفق منظورها لمصلحة البلد الذي تحكمه، بل يعني أن مصلحة النخبة الحاكمة تعلو وتتحكّم بمصلحة البلد. أو بكلام آخر أكثر دقة، تختفي مصلحة البلد من المعادلة الفعلية لعملية صوغ السياسات، لتسيطر بالكامل مصلحة نخبة الحكم، فتصبح السياسة هي تطويع البلد بما يلائم مصلحة هذه النخبة، حتى لو اقتضى «التطويع» دماراً شاملاً، وتغييراتٍ ديموغرافية واسعة، ونزوحاً ولجوءاً وانهياراً اقتصادياً ... إلخ.

الواقع أن الفكر الاشتراكي الذي ازدهر في منطقتنا بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأ يمارس تأثيره في النخب السياسية مثل صدى متأخر، أي في الوقت الذي كان يكابد الموت في «بلاد المنشأ»، شكّل المنصة التي انطلقت منها النخب الحاكمة «التقدمية»، لكي تبعد المصلحة العامة من معادلة الحكم. والمفارقة الطريفة أن هذا الإبعاد جاء باسم المصلحة العامة نفسها، حين أتاح «الفكر الاشتراكي» للنخبة التقدّمية أن تجعل مصلحة البلاد مرهونةً لوعي النخبة و«طليعيتها»، وأن تجعل الدولة «مالكة» للبلاد. أصبح من السهل، والحال هذه، نزع أحشاء المصلحة العامة وحشوها بمصلحة النخبة التي لا مشروع لها سوى تأبيد السيطرة على الحكم وعلى الثروة. ولا يصعب، بالتالي، أن ترتدّ هذه النخبة ضد كل من يقف في وجه سيطرتها ونهبها على أنه معاد «للمصلحة العامة» أو «للأمة» بحالها. لم تكن هذه العملية سهلة وبسيطة في سورية، فقد مرّت بمراحل عديدة، لكنها ذات اتجاه واحد، يجمع بين السعي إلى احتكار تمثيل المصلحة العامة والسعي إلى احتكار تمثيل النخبة نفسها (أي حسم صراع السيطرة نهائيا داخل النخبة). من النخبة البعثية الأولى (جماعة 8 آذار) ذات التكوين المتنافر سياسيا وتنظيمياً، إلى النخبة البعثية الثانية (جماعة 23 شباط) التي صارت أكثر انسجاماً من الناحيتين، السياسية والتنظيمية، لكن من دون حسم مركز السلطة فيها، ما جعلها محل توتراتٍ داخلية وقرارات ارتجالية، إلى النخبة البعثية الثالثة (جماعة 16 تشرين الثاني) التي تميزت بحسم مركز السلطة فيها لصالح حافظ الأسد، وبالتالي باتت أكثر استقراراً وقدرة على الاستمرار. قدرة حافظ الأسد على حسم الصراع داخل النخبة لصالحه بشكل نهائي، وتوحيد النخبة حوله، بعد «نفي» الآخرين، (إذا كان صلاح جديد قد «نفى» يمين «البعث»، فإن حافظ الأسد قد أنجز «نفي النفي»، فمضى إلى مدى أبعد في تسلّط جديد، وفي يمينية «البعث»، ثم ألّف بين النزوعين)، نقول إن ما فعله الأسد أتاح له، في البداية، إقامة علاقة أكثر توازناً مع المجتمع، مع الاعتراف والتصالح مع القوى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وهو ما يفسّر ترحيب هذه القوى به في البداية. انتهى، مع انقلاب 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، زمن المزايدات «اليسارية» بين أقطاب النخبة، بعد أن أصبح للنخبة قطب واحد غير منازَع.

على الرغم من هذا التحول «التصحيحي» (حسم الصراعات داخل نخبة الحكم، التوجه إلى اليمين أكثر والتصالح مع القوى التقليدية) الذي وفر أرضيةً مناسبةً للاستقرار، بقي المجتمع السوري مفخّخاً ويسير على قدم واحدة، فقد ترافق إرضاء المجتمع وحيازة قبوله، إضافة إلى استرضاء معظم الأحزاب السياسية غير الإسلامية، مع تعزيز لحمة نخبة الحكم التي امتلكت الوقت، و«التسامح» الكافي، لتوطيد سلطتها المطلقة ذات المرجعية الواحدة في كل مفاصل الدولة، وهو ما حمل في داخله بذرة الدمار الذي نعيشه. الصورة المعبرة عن الدمار السوري الشامل هي صورة الجندي المعاق الذي يجد نفسَه مساقاً إلى أن «ينتخب» بدم يده المبتورة. الشعور بقلق الغربة عن المجتمع، على الرغم من كل شيء، هو ما يدفع الطغمة الأسدية إلى أن لا ترضى بأقل من التصويت بالدم.

> تختفي مصلحة البلد من المعادلة الفعلية لعملية صوغ السياسات، لتسيطر بالكامل مصلحة نخبة الحكم

(كاتب سوري في فرنسا)

كاريكاتير
سعد المهندي

الرعاية الأوروبية للسلطوية والاستعمار في فلسطين

علاء الترتير

منذ دخل اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل حيز التنفيذ في 1993، استثمر الاتحاد الأوروبي ككل، ودول أعضاء فيه بصورة فردية، المليارات، بهدف إرساء أسس قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة. ولكن توسع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض المحتلة جعل فكرة الدولة الفلسطينية أكثر قليلاً من مجرّد خرافة.

ومع ضمور عملية بناء الدولة، اكتسبت عملية فرض الأمن والنهج والإصلاحات الأمنية قوة دفع متجدّدة، لتعلو على حساب المبادرات والنهج التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية، إذ تركّز جزء كبير من المساعدات المالية الأوروبية لإصلاحات «الحوكمة الرشيدة»، وعلى إصلاح قطاع الأمن خصوصاً، والذي يستهلك ما يقارب المليار دولار من الموازنة السنوية للسلطة الفلسطينية، ويتلقى نحو 30% من إجمالي المساعدات الدولية المخصصة للفلسطينيين.

وأحدث هذا «الاستثمار في السلام»، كما يحب تسميته مجتمع المانحين الدوليين، أوجه قصور هيكلية عميقة في أسلوب الحكم والحوكمة، وحتى في فهم ماهية فكرة السلام. إذ أضحى «السلام» مجرّد وظيفة للعمليات والتدخلات «المدفوعة أمنياً»، لتشكل محرّك التدخل الخارجي لبناء الدولة في ظل الاستعمار، فحتى شكل الأمن الذي تم تصوره استُمدّ بوضوح تام من رؤية المستعمِرين، خلافاً لحاجات المستعمَرين وحقوقهم، فالأمن أضحى أمن المستعمِر، والسلام هو ذاك الذي يخطّه المستعمِر نفسه، وهو يمارس الاستعمار في الوقت نفسه، وعلى المستعمَر التكيف سياساً ومؤسساتياً مع هذا المنطق السوريالي الأعوج.

وعليه، توسّعت المؤسسة الأمنية الفلسطينية وتمدّدت لتوظف ما يقارب 83,276 فرداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم 312 من ضباط الأركان (232 بإمرة السلطة و80 بإمرة حركة حماس). وتجدر الإشارة إلى أن لدى الجيش الأميركي بأكمله 410 من مثل هؤلاء الجنرالات. أما نسبة أفراد الأمن إلى السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة فتصل إلى 1،48%، بمعنى أن هنالك عنصر أمن واحداً لكل 48 فلسطينياً، وهي من أعلى النسب في العالم.

أمام هذه المعطيات، أصرّ الاتحاد الأوروبي ودوله على أن تدخلاتهما تقنية ومحايدة في جوهرها في عملية إصلاح قطاع الأمن الفلسطيني، وأن الهدف هو إضفاء الطابع الاحترافي على أداء المؤسسة الأمنية الفلسطينية شرطاً مسبقاً لعملية لبناء السلام و«استثماراً» في عملية السلام. وبهذا، فقد خلطوا وطمسوا الخطوط المفاهيمية والعملية الفاصلة بين مجموعة من الأضداد، كالقمع مقابل الأمن، والعنف مقابل المقاومة، والشرعية مقابل السلطوية. وبهذا الخلط المقصود، يتجنّب الفاعلون أساس القضية وجذرها، ويشغلون أنفسهم (والفلسطينيون معهم) بالقشور على حساب الجوهر، وتصبح أساليب تغطية الاستعمار وصناعة السلام والمهننة الأمنية واحتراف السلطوية في طليعة القضايا.

ينمّ هذا الإصرار الأوروبي المبتذل عن سذاجة وسطحية مفرطتين، في ظل فشله في فهم الآثار السياسية والحاكمية المترتبة على تدخلاته وإدراكها. هذا الفشل المقصود، بحكم التصميم التدخلاتي، لا يجني نتيجةً محايدةً أو متعادلة، بل يسبب حجم الضرّر ويغذيه ويزيده، فقد أضحى الفاعلون الرسميون الأوروبيون، بسبب تدخلاته ومساعداتهم وبرامجهم وأثرها «لبناء القدرات» التي تطيل في أمد مشروع إسرائيل الاستعماري، جزءاً أصيلاً من المشكلة.

كذلك، من المهم التذكير ببديهيات العمل في ظل السياق الاستعماري، وفي ظل ميزان المنطق المقلوب: إن عملية الإصلاح الأمني تتعدّى البعد والهدف الفني والتقني الذي يسعى إلى تطبيق برامج «بناء القدرات»، عندما تصبح، في جوهرها، عملية تسعى إلى تجريم المقاومة وتعزيز أسس السلطوية والاستبداد، فالإصلاح الذي يساهم، بشكل مباشر، في «احتراف» السلطوية ومهننتها» هو أبعد ما يكون عن الإصلاح الهادف إلى تعزيز أسس الدمقرطة والحكم الرشيد. وبالتالي، يظهر التدخل الأوروبي بوضوح، وخصوصاً في القطاع الأمني، محدودية النَّهج غير السياسية والتكنوقراطية والفنية عند تطبيقها في أماكن مسيّسةٍ للغاية، وقد آن الأوان للاعتراف بذلك، إذ لا يمكن تنفيذه بمعزل عن السياق التاريخي أو السياسي الأوسع، فهذه النُّهج من خلال فشلها في تقديم تقييم نقدي بما فيه الكفاية لعلاقات القوة غير المتوازنة، تعمل، في النهاية، كوسيلة لإعادة إنتاج السلطات السائدة المستبدّة وأساليب استبدادها، وإنْ تغطت هذه الأساليب بغطاء «المهنية والاحتراف والعصرية».

وعليه، لا تعدو رؤية الفاعلين الأوروبيين إلى السلام المدفوع أمنياً أن تكون مجرّد تكرار مبتذل، واستمرار للديناميات الاستعمارية القائمة. الفحص النقدي الدقيق المستمر لأثر التدخلات الخارجية، المقصودة وغير المقصودة، شرط مسبق واضح، إذا ما أراد الفاعلون الأوروبيون كسر حلقة الفشل والإضرار، وأن يصبحوا جزءاً من الحل، بدلاً من أن يكونوا جزءاً من المشكلة.

> آن الأوان لتعرية غطاء بناء الدولة الذي يتبنّاه الفاعلون الأوروبيون

(كاتب فلسطيني في جنيف)

قمّة لم تخاطب العالم بشيء

محمود الريماوي

راهن الروس على القمة التي جمعت رئيسهم، فلاديمير بوتين، بالرئيس الأميركي، جو بايدن، واعتبروا انعقادها في جنيف، الأربعاء 16 يونيو/ حزيران الجاري، إنجازاً بحد ذاته، وذلك لما في هذا من قيمةٍ رمزيةٍ تضع روسيا في مصاف القوة العظمى، ونداً لها. يقول مدير مجلس الشؤون الدولية الروسي في موسكو، أندريه كولاتونوف: «القمة مهمة من حيث الرمزية؛ فهي تضع روسيا في التصنيف نفسه مع الولايات المتحدة، وبالنسبة لبوتين، ليست الرمزية بالأمر الهين أو غير المهم». ومن ذلك ما بدا من رغبة الوفد الروسي بعقد مؤتمر صحافي ثنائي للزعيمين، وهو ما لم يحدث، إذ تعاقب بوتين وبايدن على عقد مؤتمر صحافي منفرد لكل منهما. بل أشار بوتين إلى رغبة لديه لم يحققها الجانب الأميركي، بدعوته لزيارة رسمية إلى واشنطن، مستدركاً بالقول إن الرئيس بايدن لم يتلق بدوره دعوة لزيارة موسكو، وإن مثل هذه الاجتماعات تتطلّب تحضيراً جيداً. وقد لوحظ أن بوتين كان أكثر حماسة للإشادة بالقمة وأجوائها الإيجابية. ولم يبخل على الرئيس بايدن بالثناء، كونه سياسياً محترفاً، مقارنة بسلفه دونالد ترامب، قليل الخبرة، لكن الموهوب.

أما بايدن فقد ظهر في القمة بمظهر من يريد منح فرصة لبوتين، وسبق ذلك بالقول إن بوتين شخصٌ لامعٌ وصعب المراس، من دون أن ينسى التذكير بنعته بوتين من قبل بأنه «قاتل»، اذ قال مازحاً: أعتقد أن بوتين لم يظهر راضياً عن وصفه بالقاتل، وذلك في إشارة إلى أن من حق بوتين عدم الرضى عن هذا الوصف المُفرط في حدّته. وقد أشاد بدوره بأجواء القمة، واعتبرها بنّاءة وإيجابية.

من الجلي أن القمة لم تحقق الكثير، وما كان ممكناً للقاء أول بين الزعيمين أن يحرز الكثير بعد خلافاتٍ جدّية متراكمة بين بلديهما، وبغير لقاءات تمهيدية على مستوى وزراء وكبار المسؤولين، وفي أجواء من ضعف الثقة المتبادلة، وحتى عدم التقبل الشخصي بينهما. وقد سعى كلاهما إلى أن يُظهر أفضل ما لديه مما قد يطمئن الطرف الآخر، ويبرهن على حسن النيات، فقد شدّد بوتين على أهمية لقاء القمم من أجل تدارس المشكلات، وبادله بايدن هذا التقدير للأمور. وكان من أوضح النتائج، على الاستعداد المبدئي للتعاون، الاتفاق السريع على عودة سفيري البلدين إلى عمليهما في أقرب وقت، لكن من دون الإشارة إلى العقوبات المتبادلة بحق عدد من كبار المسؤولين في البلدين.

ومن الإنجازات البارزة الاتفاق على تشكيل لجنة من الخبراء لبحث الأمن السيبراني (الإلكتروني). وهي خطوة مهمة، إذ يشكل هذا النوع من الهجمات شرارة لخلافاتٍ ملتهبة واعتداءات جسيمة وخطيرة، وقد أوضح بايدن أنه حدّد 16 كياناً أميركياً حسّاساً، حذّر بوتين من التعرّض لها، وتشمل قطاعاتٍ حيوية، تبدأ بمنشآت الطاقة، ولا تتوقف عند قطاع المياه (يسمح هذا التحديد بالتندّر بأن التعرّض للقطاعات الأخرى مُتاح، وإن على مضض!) مع التمديد لمعاهدة ستارت الخاصة بالأسلحة النووية ثلاث سنوات أخرى، جنباً إلى جنب مع استئناف الحوار بشأن الملفات النووية بين أكثر بلدين يمتلكان أسلحة دمار شامل في العالم. ولئن كانت هذه أموراً بالغة الأهمية على المستوى الاستراتيجي الثنائي، وعلى أمن العالم، إلا أنه من الواضح أن المحادثات حول هذه الأسلحة غالباً ما تنجح بين الطرفين، للقناعة المشتركة بأنها ليست أسلحة للاستخدام، وأن كلا الطرفين يظل يمتلك رادعاً استراتيجياً، مهما خفض من برامجه على هذا الصعيد. فيما تبدو المشكلات الإقليمية أكثر صعوبة، فمشكلة أوكرانيا، مثلاً، أشدّ استعصاء، فموسكو تعتبر الأوضاع في هذا البلد جزءاً من أمنها الاستراتيجي بل المباشر، وترفض انضمامها الى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حتى إنها ترفض انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وإن كانت موسكو قليلة الإفصاح عن ذلك، وتناهض وجود أي قوات أجنبية في هذا البلد، فيما ترى واشنطن المشكلة أنها تتعلق بسيادة بلد أوروبي، وحقه في عدم التعرّض لتهديدات دورية أو الانتقاص من سيادته، وأن ما يجري منذ سنوات هو عملية استضعاف روسي لأوكرانيا ومحاولة استتباعها لموسكو. ولذلك لم يرشح شيءٌ عن القمة، يتعلق بهذا البلد، سوى أنه تم التطرّق إلى الوضع فيه. والأصعب من ذلك وضع شبه جزيرة القرم التي وضعت موسكو يدها عليه في عام 2014، متعلّلة بأن تاريخ هذه المنطقة شهد، في بعض مراحله، وجوداً روسياً فيها.

وفي واقع الحال أن هذه القمة، على أهمية انعقادها وعلى ما سادها من رغبات متبادلة بالحد من التوتر، والشروع في إجراء حوارات متعدّدة المستويات والاختصاصات بينهما، يؤمل أن لا تفضي إلى تقاسم النفوذ أو غض النظر عن تدخلات فظّة، إلا أنها انشغلت، في المقام الأول، بالعلاقات الثنائية، وبالقضايا ذات المساس بالأمن العالمي، مثل الأسلحة النووية لدى الطرفين. غير أنها لم تنشغل بالتوترات الإقليمية والتحدّيات الداخلية، مثل الملفات الليبية واليمنية والسورية والعراقية واللبنانية، ولا بالتوترات بين الصين وتايوان، أو الأوضاع في ميانمار وأفغانستان، أو حتى ملف مكافحة وباء كورونا. ولم تأت على ذكر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المتفجر، على الرغم من أن وقائع حرب غزة ما زالت طرية في الأذهان، ونذر تجدّدها بادية للعيان. فالكبار ينشغلون أولاً بقضاياهم الثنائية الكبيرة، تاركين التوترات الأخرى ومعالجاتها لمستوى أقل من مسؤولي البلدين. وفي ذلك درس مفاده بأن قضايا الشعوب يتعيّن أن تتولاها الشعوب بنفسها، إذا أرادت أن تجتذب إليها اهتماماً دولياً عالي المستوى. ومما يسترعي الانتباه أن البيان المشترك المقتضب، بالكاد خاطب العالم والأسرة البشرية بشيء، مما يتعلق بأهمية نشر السلام والأمن واحترام حقوق الشعوب والدول والوفاء بمقتضيات القانون الدولي، كما لم يأت الطرفان على ذكر الأمم المتحدة باعتبارها مرجعية دولية عليا لمعالجة التوترات ووضع الحلول الموضوعية والالتزام بها. وإذ ساهمت هذه القمة في التبريد والتهدئة، وفي الحدّ من التنافر الشخصي بين الزعيمين، فإن أهميتها تكمن في ما سوف يليها. ليس فقط من أجل إبعاد شبح تجدّد الحرب الباردة الكونية، ولكن من أجل التوقف عن تغذية الصراعات والمساهمة المباشرة فيها، ومن أجل وضع حلول لمشكلات ديون الدول الفقيرة والحدّ من نهب ثرواتها، والحدّ من تغوّل الأنظمة الديكتاتورية والتسلطية على شعوبها، وفي سبيل الإسهام بوقف صراع الحضارات والثقافات والمساس بأتباع دين بعينه هو دين المسلمين، من دون التقليل من أهمية الحريات الدينية وحقوق أصحاب الأديان جميعها في كل مكان.

> بالكاد خاطب البيان المقتضب، بعد قمة بايدن بوتين، الأسرة البشرية بشيء، مما يتعلق بأهمية نشر السلام والأمن واحترام حقوق الشعوب

(ميخائيل سفيتلوف/Getty)

(كاتب من الأردن)

هل فعلها باسم عوض الله؟

معن البياري

تنشر وكالة الأنباء الأردنية (الرسمية)، الأحد الماضي، أن النائب العام في محكمة أمن الدولة صادق على «قرار الظن» (لائحة الاتهام) الصادر عن مدّعي عام المحكمة في القضية المعروفة إعلاميا بقضية الفتنة، المتعلق بالمشتكى عليهما، باسم عوض الله والشريف زيد بن حسين. وتنشر الوكالة هذه اللائحة. وبعد ثلاثة أيام «يتسرّب» لمواقع إلكترونية محلية نص «اعترافات» باسم عوض الله، بصورة إفادته الخطّية بها. وفي الخبرين، الحكومي و«المسرّب»، كثيرٌ من المفاجئ، بشأن القضية التي نجمها الأبرز الأمير حمزة بن الحسين. وفي البال أن الصحافي، فهد الخيطان، كان قد وعد الأردنيين بأنهم «سيُصدَمون» من «اعترافات» عوض الله عند نشرها، وذلك في مقال له، أياما قبل تسلّمه إدارة الإعلام في الديوان الملكي.

يحدُث هذا القليل من «الشفافية» الحكومية الأردنية، في شأن قضيةٍ حساسة، وفيها أبعاد أمنية واستخبارية خاصة، فيما بقي على قناعتهم أولئك المعتصمون بأن القصة كلها «مطبوخةٌ»، وأن ثغراتها الكثيرة لا تجعلها مقنعةً، وأن الغرض إحراج الأمير حمزة، المحبوب، و«حرق» صورته، وأن زجّ الوزير السابق، الرئيس السابق للديوان الملكي، المقدسي الأصل، باسم عوض الله، في هذا «الفيلم» لا يستقيم أبدا، فلا يمكن تخيّل صلة له بالأمير حمزة، سيما في أمرٍ من هذا الوزن الثقيل. وبمعاينة مسحية، واعتباطية، بالإنصات إلى أردنيين كثيرين، في عمّان، غربيها وشرقيها، يلحظ من يفعل هذا أن القناعة هذه متفشّية، وعابرة للطبقات والمستويات الاجتماعية، فإنك تعثر على نخبٍ مثقفةٍ، تردّد هذا الكلام، أو بعضه. وفي الوقت نفسه، تلْقى كثيرين من بسطاء الناس يجهرون بهذا، ويحدّثونك إن «قصصا» كهذه لا تمرّ عليهم، فكيف لعقلٍ راجح، بحسب هؤلاء وبعض أولئك، أن يصدّق أن باسم عوض الله يمكن أن «يتآمر» على الملك، .. ومع الأمير حمزة؟

التفسير الممكن، أو المتاح ربما، لهذه الحالة، هو تآكل مصداقية الدولة. إنك تشعر أحيانا أن لا وظيفة للسلطة إلا أن تكذب، لا تفعل شيئا سوى أن تكذب. وعندما تجادل في الأمر، فتقول، مثلا، إن الحكومة قد تكذب في موضع، وقد تصدُق في آخر، حسب «مصلحتها»، ستخسر السجال، لا لشيءٍ إلا لأن باسم عوض الله ليس غبيا، إلى هذه الدرجة الفادحة، حتى يورّط نفسَه في عمليةٍ فاشلةٍ من أول خيوطها (لا يأتي أحدٌ على الشخص الثاني في الملف ولائحة الاتهام، الشريف زيد بن حسين). وأمرٌ يستحق الدرس والتفكيك، أن مقادير التشكيك بصدقية السلطة تفوق في زمن الثورة الرقمية وسيولة المعلومات وحريات الكلام غير القليلة ما كانت عليه في أزمنة الأحكام العرفية ووطأة الإعلام الأحادي وضيق مسارب الحريات العامة، والإعلامية. ولكن، لا يليق بالمشتغلين بالكتابة والثقافة والإعلام أن يستسلموا لقناعاتٍ سيّارة، ولأفكار دارجة، وأن يتواطأوا مع العامّة، بدعوى وجوب المحافظة على المسافات المطلوبة من السلطة وإعلامها ومروياتها. وإذا كان من العسير أن يُصدَّق أن باسم عوض الله، الوزير النابه، والمقرّب جدا في وقت سابق من الملك عبدالله الثاني، يمكن أن يرتكب حماقةً من النوع الذي تأتي عليه هذه السطور، بدعوى معرفةٍ مسبقة بما كان عليه الرجل في مرحلة مضت، ففي الوسع فك هذا اللغز بالبديهية إياها، أن الناس تتغيّر، وتتبدّل، ويحدُث أن يغيروا قناعاتهم، باقتناع أو بغيره، فثمة شيوعيون صاروا إخوانا مسلمين، وثمة ضباط مخابرات صاروا معارضين، والعكس يحدث أحيانا. ولا يؤتى، هنا، بأمثلةٍ كهذه للتسليم مسبقا بأن عوض الله فعلها، وتواصل منذ أكثر من عام مع الأمير حمزة، بتردّد الأخير دوريا إلى منزله (بحسب اعترافه بخط يده)، ليبثّ هذا له «حقده» على الملك، وإنما للقول إن الدنيا لا تمشي على مساطر محسومة، وإن حوادث تتحدّى العقل البشري لكنها تحدث (تصفية جمال خاشقجي بالكيفية المعلومة، مثلا). نواقص غير قليلة باقية، بعد «الجرعة» الإعلامية التي يسّرها نشر لائحة اتهام عوض الله وزميله، ثم تسريب «الاعترافات» أمام القاضي (في الثانية عشرة والنصف ظهر الخامس من نيسان) (!). والراجح أن فجوةً ثقيلة ستبقى معمى عليها، تتعلق بما قد يكون لولي العهد السعودي من «صلةٍ ما» في الملف كله، ليس فقط لعلاقة عمل عوض الله لديه، وإنما أيضا لما نشره ديفيد أغناتيوس أخيرا في «واشنطن بوست»، متكئا على مصادر أميركية متنوعة، ولما نشره غيره في «الغارديان» وغيرها .. وأيا كان الحال، قادم الأيام يحسم إن فعلها باسم عوض الله أم لا.

الاستعلاء الطبقي في لبنان

بيار عقيقي

للنظام اللبناني، في تكوينه، ثابتة أساسية: الاستعلاء الطبقي، الذي أتاح لكل الطوائف، تقريباً، التمتع بها فترات زمنية متفاوتة. تبدّل سيطرة الطوائف على حكم لبنان لم يلغِ هذه الثابتة، بل تمّ تعميمها على شرائح المجتمع كافة. لذلك، حين يخرج رؤساء ووزراء ونواب، ويتحدّثون بطريقة فوقية مليئة باللامبالاة وعدم الاكتراث، علينا أن نفهم أن أسلوبهم ليس مصطنعاً، بل حقيقي، وينبع مما يمكن اعتباره «علم سلوك النظام اللبناني». وهذا العلم لا ينتهي بصندوق اقتراع ولا بتظاهرة شعبية محدّدة، بل بواحد من مسارين: ثورة تقطع مع ماض مليء بالموبقات الفكرية والسياسية (أمر غير وارد حالياً)، أو تشكيل مسار قانوني طويل تتم ملاحقة كل تفصيل فيه (ترف في الوقت الراهن في لبنان لاعتبارات عدة). بالتالي، حين تسمع جملة أو نصيحة أو كلمة من مسؤول لبناني، يحقّ لك أن تُصاب بالجنون، وأن تقف مذهولاً حيال ما يقوله. آخر هؤلاء وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال ريمون غجر. قال، أخيراً، في معرض حديثه عن رفع الدعم على المشتقات النفطية في لبنان: «من يملك المال يملأ خزان سيارته، ومن لا يملك المال يفتش عن وسيلة أخرى». يتصرّف الوزير وكأنه حلّ بالأمس زائراً على لبنان، وليس كأنه أحد الأطراف الأساسية في ملف الطاقة، ففي سيرته التي تمّ نشرها مع تعيينه وزيراً في يناير/ كانون الثاني 2020 ما يلي: «شغل في فبراير/ شباط 2008 منصب كبير مستشاري وزير الطاقة لشؤون السياسات. وتولّى في هذا الإطار قيادة مجموعة صغيرة من الخبراء، كانت مهمّتها توجيه عمل المستشارين والتنسيق مع الجهات المعنية الأساسية، مثل مؤسسة كهرباء لبنان، مجلس الإنماء والإعمار، المجلس الأعلى للخصخصة، الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. كما وَضع الدكتور غجر سياسة الطاقة التي أقرّها مجلس الوزراء في 21 يونيو/ حزيران 2010، واسمه مدرَج أيضاً في قائمة البنك الدولي للخبراء المتخصصين بالدراسات في مجال الطاقة».

إذاً، من المفترض أن مثل هذه السيرة توحي بالثقة بين مسؤول ومواطنين، وتؤدّي إلى تطوير قطاع الطاقة، بما يسمح في زيادة الاستثمار في البنى التحتية في لبنان، وصولاً إلى طيّ صفحة الانقطاع المزمن للكهرباء في البلاد. لكن الافتراض ليس أمرا واقعا في لبنان. غجر، كما غيره، سيلوم «الآخرين» في عدم نجاح خطته أو أفكاره، ولن يستقيل «لأن الاستقالة ضعف»، ولن يواجه «لأن الآخرين معروفون»، على الرغم من كونه متغلغلاً في قطاع الطاقة والمشتقات النفطية منذ 13 عاماً، أي أنه يعرف كل تفصيل فيه. ويُمكن أن يقدّم الشكاوى للقضاء في هذا الصدد، أو أقله يعقد مؤتمراً صحافياً ليقول للمواطنين الحقائق أو ما يعرفه. هنا لم يبقَ لاتهامه أو «فشّ الخلق فيه» سوى الفريق الأضعف في هذه الدوّامة: المواطن. والطريقة الأنسب للتعامل مع المواطن هو «الاستعلاء الطبقي». لا يهمّ هذا الوزير كيف سيتعامل اللبنانيون مع ملفات الكهرباء والوقود والغاز في غياب البدائل الفعليه من وسائل نقل أو طاقة شمسية أو ما شابه، وسيجد أشخاصاً يقفون إلى جانبه ويؤيدونه. وهو أمر طبيعي تاريخياً، فعبيد روما دافعوا عن أسيادهم وماتوا عنهم.

غجر، في العنوان العريض، ليس سوى تفصيل أمام أطرافٍ تبدو وكأن النظام اللبناني، بصيغتي 1943 واتفاق الطائف 1989، وبأي صيغة مستقبلية ذات منحى طائفي، صُنع لأجلهم. ويدرك غجر، كما هؤلاء، أنهم أقوى مما يظنون، لأن العبيد، الذين لا يتمتعون بخاصيّة التفكير الحرّ، سيهاجمون كل من ينتقده أو ينتقد أمثاله. وهو نموذجٌ لا يقتصر على «أنصار» الوزير، بل أيضاً على أنصار باقي الأحزاب، ما تجلّى بقول سيدة في تظاهرة حزبية، باسم الاحتجاج الاجتماعي، أول من أمس الخميس، إنها «تتظاهر ضد المواطن قبل السلطة». إنه البؤس.

تعز... الفساد يدير الحرب

بشرى المقطري

للفساد في اليمن أوجه عديدة، متداخلة، لا يمكن الفصل بينها، بحيث راكم عبر سنوات الحرب أدواته، ووظّف حالة الحرب وتشظّي الدولة وتنامي المليشيات لتجذير بنيته. وفي هذا السياق، يشكّل الفساد في مؤسسات الدولة أحد أخطر المشكلات التي تواجه اليمنيين اليوم، فغياب دولةٍ مركزيةٍ تنظم عمل المؤسسات، وتسيطر على إيراداتها، مكّن سلطات الأمر الواقع من استنزاف موارد الدولة لمصلحتها على حساب استمرار تجويع اليمنيين، ومع تشابه صيرورة مؤسسات الدولة في المدن اليمنية، وتغلغل شبكة الفساد في مفاصلها، إلا أن عوامل أخرى، أكثر ديناميكةً وفاعليةً، جذّرت من بنية الفساد في مؤسسات الدولة في مدينة تعز، إذ إن تعدد الأطر السياسية لمنظومة السلطة الحاكمة، بتفرّعاتها المدنية والعسكرية، وازدواج السلطات، مكّن الفساد من العمل تحت مظلاتٍ رسميةٍ متنوعة، وفّرت له الحماية والإفلات من المساءلة، كما أن تنامي حالة الاستقطاب السياسي في مدينة تعز، نتيجة سيطرة الأحزاب على الفضاء الاجتماعي والسياسي والمدني، بما في ذلك مؤسسات الدولة، حرف مسار الحراك الشعبي الذي تشهده المدينة منذ أسابيع للمطالبة بمكافحة الفساد، بحيث أفقد الحراك الشعبي قوته المطلبية.

تمثل تركيبة السلطة في مدينة تعز إحدى العقبات الرئيسية التي أعاقت عمل مؤسسات الدولة، بحيث أثّرت على وظيفتها، وتحوّلت، مع الوقت، إلى حاجزٍ يعيق فرص إصلاح اختلالات مؤسساتٍ الدولة وأجهزتها، بحيث أصبحت مجالا حيويا لتنامي الفساد، ففي مقابل تقليص سلطة رأس السلطة المحلية، محافظ المحافظة، نبيل شمسان، الذي يفتقر للمهارة الإدارية والمسؤولية السياسية في إدارة المحافظة، بحيث تواطأ مع شبكة الفساد مقابل احتفاظه بمنصبه، متيحاً لسلطة وكلاء المحافظ الذين يمثلون الأحزاب السياسية منازعته سلطته، ومن ثم تداخل صلاحيات الوكلاء مع صلاحيات المحافظ، فإن تغوّل سلطة مديري مؤسسات الدولة التي تتنازعها السلطة الحزبية، وإن لم يكن بالتساوي بين الأحزاب، ضاعف من اختلالات مؤسّسات الدولة، كما أدّى تعدّد الأطر السياسية التي تعمل وفقها الأحزاب، وتنازعها على السلطة إلى تعقيد المشهد، ففي أعلى هرم السلطة المحلية، تتركّز سلطة حزب التجمع اليمني للإصلاح، فإلى جانب سيطرته على المؤسسة العسكرية، يمتلك الحزب النسبة الأعلى في مؤسسات الدولة المدنية، سواء حصته من وكلاء المحافظ أو مديري مؤسسات الدولة وكذلك مديري المديريات، يليه حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يحتكر جزءا كبيرا من مفاصل الدولة التي تعد بقايا الدولة العميقة، إلى جانب التمثيل الذي حظي به في السنوات الأخيرة تعويضا عن إزاحته من سلطة صنعاء. وأخيراً الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري، بحيث أثّرت هذه الترويكا المختلة والتنافسية على إدارة مؤسسات الدولة، وأصبحت أهم بؤر الفساد المنظّم.

أخطر نتائج تشوّهات السلطة في مدينة تعز، أنتجتها المحاصصة السياسية، وكرّستها المرحلة الانتقالية في إدارة الدولة اليمنية هو تعدّد مستويات الأطر السياسية التي تعمل وفقها الأحزاب، بحيث ظلّت تعز حالة استثنائية عن المدن اليمنية الأخرى، فإضافة إلى سلطة وكلاء المحافظ، ومديري مؤسسات الدولة، إلى جانب مديري المديريات، وكذلك فروعها الحزبية، تتداخل مستوياتٌ عليا من الصراع الوظيفي، ممثلةً بسلطة وزراء الحكومة المحسوبين على هذه الأحزاب، بحيث عمّق حالة الاستقطاب السياسي وتداخل الصلاحيات في مؤسسات الدولة، بما في ذلك توظيف الأحزاب وأطرها السياسية المحاصصة، لحماية منظومة الفساد التي هي جزء منها؛ ففي حين استفاد حزب الإصلاح من الشراكة غير المتكافئة للأحزاب السياسية في مؤسسات الدولة المدنية، للتغطية على قيادته المتورّطة في الفساد، وتوجيه المعركة ضد خصومه، وتحديداً حزب المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الناصري، حيث انتقل إلى مربع المعارضة، تماماً كالأحزاب الأخرى التي نقلت معاركها ضد الإصلاح إلى الشارع، وتجاهلت مسؤوليتها عن قضايا الفساد، إلا أن حزب الإصلاح الذي يمتلك أوراقا متعدّدة في إدارة معاركه، والتي تمثل تنويعاتٍ لسلطة المؤسسة العسكرية التي طالما زجّها في صراعه السياسي ضد خصومه، بحيث حوّل سلطة «الجبهات»، عبر هذه السنوات، إلى سلطةٍ معنويةٍ وعسكريةٍ رديفةٍ له لإرهاب خصومه، تمكّن من فرض سلطته بالقوة، وتوجيه معركة الفساد لتحقيق أغراضه السياسية. وفي هذا السياق، لم يكن شعار «مغلق من قبل الجبهات» الذي كتب على واجهات مؤسسات الدولة بعد أن اقتحمها أخيرا عناصر مسلحون ينتسبون لألوية الجيش التابعة لحزب الإصلاح سوى تجلٍّ لمآلات مؤسسة الجيش المملشنة، بحيث انتقلت من وظيفتها القتالية في جبهات الحرب إلى توجيه عنفها المسلّح ضد المظاهر المدنية داخل مؤسسات الدولة، لإعاقة تقديم المسؤولين الفاسدين إلى القضاء، وأيضا حوّلت وظيفتها الافتراضية إلى قتال مقاتلي جماعة الحوثي إلى استحقاق سياسي واقتصادي، يفرض على المجتمع دفع الأتاوات ورفد الجبهات «المتوقفة» بالمال، في استنساخ مقيت لتجربة «اللجان الشعبية» التابعة لجماعة الحوثي التي تغلق المحلات في المناطق الخاضعة لها، في حال لم يدفع المجتمع «مجهودا حربيا» لدعم مقاتليها في الجبهات. فيما تعكس «سلطة الجبهات» حقيقة البنية المشوّهة لما أصبح عليه الجيش اليمني عموماً، بما في ذلك مدينة تعز، حيث يسيطر عليه بعض أفراد العصابات والمطلوبين أمنياً و«فتوات» الحواري الذين دفعتهم الحرب والحاجة المالية إلى الانخراط في الجيش، إلا أن توقف جبهات الحرب في مدينة تعز، وانكفائها إلى جبهاتٍ سياسيةٍ يوظفها الطرف المهيمن على المؤسسة العسكرية، أدّى إلى تحولها إلى ورقةٍ ناجحةٍ لحزب الإصلاح، يوظفها بحسب سياقات الضرورة السياسية، إضافة إلى أن سلطة «الجبهات «غير المنضبطة» والتي لا تحترم وظيفة الجيش ولا تقاليده، قصّرت مهامها في الوقت الحالي على التعدّي على مؤسسات الدولة المدنية، ما يكشف عن طغيان السلطة العسكرية على السلطة المدنية وإضعافها، الأمر الذي يجعلها غير مستقلةٍ ومحكومةً باختلالات المؤسسة العسكرية والجبهات، ومن ثم تحوّلت هذه القوى المنفلتة إلى خطر حقيقي يتهدّد المجتمع.

إلى ذلك، اتّخذ حزب المؤتمر الشعبي العام، الشريك الرئيس في مؤسسات الدولة، من سلطة وكيل محافظ تعز، الشيخ عارف جامل، ذراعاً سياسية لفرض سطوته الاجتماعية والسياسية، كأحد أمراء الحرب المحليين الجدد، ولمنازعة سلطة وكلاء حزب الإصلاح، كما وظّف فساد خصمه الذي لا يختلف كثيرا عنه أداةً سياسيةً لمواجهة سطوة حزب الإصلاح، مقابل حماية قياداته السياسية في مؤسسات الدولة المتورّطة بقضايا فساد، فيما دفع عناصره الحزبية في المظاهرات الشعبية التي تشهدها مدينة تعز، بهدف تحويل المعركة الشعبية ضد قوى الفساد الحزبية المهيمنة على مؤسسات الدولة إلى معركةٍ سياسيةٍ ضد خصمه حزب الإصلاح، معتمدا على تضرّر الاحزاب الثانوية من هيمنة حزب الإصلاح، ونسج تحالفاتٍ سياسيةٍ للنيل من خصمه واستهدافه.

> تمثل تركيبة السلطة في مدينة تعز إحدى العقبات الرئيسية التي أعاقت عمل مؤسسات الدولة، بحيث أثّرت على وظيفتها
>
> في المناطق المحرّرة من مليشيات جماعة الحوثي في مدينة تعز، تترادف سلطة مليشيات أخرى لا تختلف عنها كثيراً

في المقابل، فرضت الأدوار الهامشية للحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الناصري في السلطة المحلية ومؤسسات الدولة جعلها رديفا سياسيا للأحزاب الأكثر فاعليةً وحضورا اجتماعيا، الأمر الذي عكس هشاشة الأحزاب اليسارية والقومية، فإضافة إلى أنها شريكةٌ في مآلات الأوضاع السياسية والاقتصادية الكارثية كالأحزاب الأخرى، بما في ذلك قضايا الفساد في مؤسّسات الدولة، فإن قصور أدواتها السياسية في التعاطي مع هذه التحدّيات، جعلها تتموضع في هامش سياسيٍّ ضيقٍ للتعبير عن سخطها من هيمنة حزب الإصلاح، وليس لرفضها تغلغل الفساد في مفاصل الدولة الذي صمتت عنه طوال هذه السنوات، ما يجعلها شريكةً في تردّي الأوضاع في المدينة، إذ إن المسؤولية السياسية والأخلاقية كانت تحتّم عليها سحب ممثليها من السلطة المحلية، وكذلك تقديم مديري المؤسسات التابعين لها استقالتهم من مناصبهم احتجاجاً على الفساد، بحيث يحمّل «الإصلاح» مسؤولية الفساد في مؤسّسات الدولة، بما في ذلك توظيف المؤسسة العسكرية والجبهات لمصلحته، إلا أن هذه الأحزاب التي أدمنت قلة الحيلة، وتفرح بأي تمثيلٍ سياسيٍّ، حتى لو كان ضئيلاً، ويكلفها أعباءً أخلاقية، اكتفت بإصدار بيان مشترك مناهض للفساد، ودعم الاحتجاجات الشعبية، وأيضا بيان مشترك لوكلائها في السلطة المحلية لدفع شبهات الفساد عنهما، كما لجأت إلى حيلها القديمة، بوضع رجلٍ في السلطة ورجلٍ في المعارضة. ومن ثم لم تستفد الأحزاب اليمنية من أخطائها السابقة، بما في ذلك تجربة الحرب، بحيث ما زالت تحتمي بحراك الشارع المدني لفرض استحقاقها، والتنصّل من المسؤولية المترتبة على انخراطها في السلطة، ما يعدّ سقوطا مريعا لأحزابٍ كانت يوما ما حاملا سياسيا للقوى المجتمعية المقهورة.

في المناطق المحرّرة من مليشيات جماعة الحوثي في مدينة تعز، تترادف سلطة مليشيات أخرى لا تختلف عنها كثيراً، وإن اتّخذت غطاء الدولة لتمرير مشاريعها الصغيرة، بحيث حوّلت المؤسسة العسكرية إلى سلطةٍ منفلتةٍ تقوّض مؤسسات الدولة المدنية، فيما تتقمّص أحزاب السلطة أدوار أحزاب المعارضة. وفي منطقة الظل هذه، لا شيء سوى تغوّل فساد السلطة الحاكمة وصراع زعامات الحرب وانتهازية الأحزاب، فيما يدفع المواطن وحده كلفة هذا التناحر السياسي المستمر، إضافة إلى كلفة حصار جماعة الحوثي على المواطنين، فإذا كان حزب الإصلاح يتفرّد بأنه قوة الطغيان العمياء، فإن أحزاب الفرص الضئيلة هي من شرعن هذا الوضع وأنتجه، وإنْ ناورت اليوم في مربع المغلوب على أمره.

(كاتبة يمنية)

أي «مواجهة» بين العرب والأفارقة في سد النهضة؟

عصام شعبان

جاءت مخرجات اجتماع وزراء الخارجية العرب، والذي عقد أخيرا في الدوحة، تأكيدا لمواقف سابقة، أعلنتها جامعة الدول العربية بمساندة مصر والسودان، في أزمة سد النهضة، وضرورة التوصل إلى اتفاقٍ عادلٍ وشامل، لا يُلحق الضرر بالمصالح المائيّة وأطراف التفاوض، جاء الاجتماع بطلب من القاهرة والخرطوم في إطار حشد الجهود لتفكيك أزمة المفاوضات المتعثّرة، لتصل محطتها الختامية باتفاق ينظم عمليتي الملء والتشغيل، خرقت إثيوبيا إعلان المبادئ 2015، بإعلانها الملء الأول بشكل منفرد، واستعدادها للملء الثاني بعد أسبوعين. وحال حدث ذلك، سترجّح كفّة اثيوبيا في معادلة توازن القوة المتعلقة بمراحل بناء السد والتخزين والتشغيل، ومعها ستتقلص فرص الوصول إلى اتفاق عادل. وستصبح المفاوضات التالية أقرب إلى مشهد إعلان للتنازلات (حال جمود الموقف)، وهو ما سعت إليه إثيوبيا عبر إطالة أمد التفاوض، عشر سنوات، زادت قوة موقفها التفاوضي، عبر الضغوط، وتوظيف التناقضات، واستخدام أوراق قوةٍ دبلوماسيةٍ واقتصاديةٍ وعسكرية، غير ممارسة دعايةٍ على مستوياتٍ متعدّدة، منها نخب سودانية، ساندت إثيوبيا، ودافعت عن فوائد السد وتجاهلت حسابات المخاطر، حتى أفاق بعضهم بعد طعن إثيوبيا ظهر الخرطوم، على حد تعبير وزيرة خارجية السودان، مريم الصادق المهدي (في محاضرة لها ونقاش معها في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة الخميس، 17 يونيو/ حزيران الحالي).

وعملت إثيوبيا على إيجاد تناقضات بين مصر والسودان، وروّجت أكاذيب عن أطماع القاهرة ورغبتها في الهيمنة، وتعمّد مناصروها فتح ملفات خلافاتٍ تاريخية شائكة. كما استخدمت إثيوبيا أدواتٍ اقتصادية، كعقد شركات مع تحالفاتٍ دولية. ودبلوماسيا تكوين لوبي أميركي وأوروبي مساند لها، أغلبه مكوّن على أساس العرق واللون، لتبقى القاهرة والخرطوم منعزلتين، بينما كانت إسرائيل وحلفاؤها طرفا مستترا في ملف الأزمة، يمارسون ضغوطا على دولتي المصبّ.

وفي ظل هذا المشهد، تبرز أهمية اجتماع الدوحة، بوصفه استجابةً مهمةً، وخطوة ضرورية، في توقيت بالغ الصعوبة، كما تمثّل مخرجاتُه، وتعبيرات المشاركين فيه، محكّ اختبار لمدى فاعلية (وإمكانات) التساند والتعاون العربي مع دولتين مركزيتين في أزمة حقيقية، وإن كان الاجتماع محصلة جهود من مباحثات سابقة ونتاجها، وليس بالطبع منقطع الصلة عن نتائج المصالحة الخليجية، والتي وفّرت فرصة للحوار. ويتزامن هذا مع إعادة تشكيل القاهرة علاقاتها مع جيرانها، ليبيا والسودان وفلسطين، ومع قطر وتركيا من جانب آخر. وربما يمتد السياق إلى الوصول إلى علاقاتٍ مع إيران، وإعادة التموضع يوفر للقاهرة مساحاتٍ من الحركة والتأثير، ما يساعدها في إيجاد توازنٍ يساعد في تفكيك الأزمة.

بعد البيان الختامي لاجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، عادت إثيوبيا إلى استخدام أسلحة الابتزاز، باسم الهوية الأفريقية، وإعادة طرح خيار (وشعار) الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية حائط صدّ لأي وساطة أو موقف مساند لدولتي المصب، بل لعبت دور الضحية خلال دعاياتها، وعبر تصوير أن «العرب في مواجهة الأفارقة». وقد هاجم بيان وزارة خارجيتها دعوة جامعة الدول العربية مجلس الأمن إلى الانعقاد لبحث ملف سد النهضة، كما حمّل البيان مغالطات واتهامات عديدة، في لغة غريبة على التقاليد الدبلوماسية. وفي إسقاط واضح، اتهم بيان أديس أبابا الجامعة بتسييس الأزمة، ومصر والسودان بالتهرّب من المفاوضات، واعتبر أن جامعة الدول العربية مضللة، تنقصها الحقائق والمعلومات، ثم طالب وزراء خارجية الدول العربية بحثّ مصر والسودان على العودة إلى المفاوضات!

ويجسّد ما تطرحه إثيوبيا من وجود «مواجهة عربية أفريقية» مشكلةً تنتمي إلى أفكار ماضوية، تخالف حقائق التاريخ والجغرافية، وتكذّبها طبيعة التحالفات وأشكالها عربيا وأفريقيا، بما فيها علاقات أثيوبيا مع دول عربية. أما غرضها من ذلك فهو عزل مصر والسودان عن محيطيها، الأفريقي والعربي معا، وتجزئة القارّة على خلفية الأزمة، وعبر أدوات الاستعمار القديم، تقسيمات على أساس العرق والهوية واللون والدين، ضمنها تصنيف عرب وأفارقة، كما أن هذا الطرح إحياء لنقاشات جدلية قديمة، تزيف الوعي، وتستبدل إمكانات التعاون بنشر أسس واهية لصراعات مستحدثة. وتاريخيا، لم تكن هناك محطّات تُذكر لمواجهة بين العرب والأفارقة، ولا عداء تاريخي بين عرب شمال أفريقيا وباقي القارّة، بل على العكس، هناك محطّات تعاون وتأثر وتأثير عديدة، منها فترة التحرّر الوطني، وتعاون بين دولها في مواجهة الاستعمار. ولعبت القاهرة وعواصم أخرى دورا مهما نهاية عقد الخمسينيات ثم عقد الستينيات، وإن كانت دول شمال أفريقيا ذات هوية أفريقية عربية، فلا يخرجها ذلك من الانتماء للقارّة، بل عروبتها دائرة أخرى مضافة، بجانب الدائرة الإسلامية. وتتشابه معظم دول أفريقيا في ظروفها الاقتصادية، وبدأت رحلة تحرّرها معا، لكن بعضهم يريد تجاهل التاريخ والمصالح المشتركة، ويتم مصادرة إمكانات التعاون من خلال نشر أفكار عدائية، تمثل تمييزا على أساس الهوية وعبرها، واعتمادا على اللون والعرق والدين، على الرغم من التنوع الهائل في أفريقيا في كل العناصر السابقة، غير اللغة التي يصادف أن يوجد في دولةٍ واحدةٍ تعدّد في اللغات المحلية. وهكذا تعيد إثيوبيا إنتاج الأفكار الاستعمارية على أسس واهية، وتدّعي مجابهة تكتل عربي ضد الهوية والبيت الأفريقي، وتواجه عنصريةً متخيلةً بإيجاد عنصريةٍ مقابلة، وتنشر سردية العرب ضد الأفارقة، وتنتج أفكارا عنصرية واستبعادية، وتلبسها رداء التحرّر من الهيمنة المصرية.

يشارك نخب ومثقفون أفارقة إثيوبيا في الخوف من مواجهة عربية إثيوبية على خلفية سد النهضة، لكنهم يصرّون على تجاهل الواقع، ويرفعون شعار حل مشكلات البيت الأفريقي في داخله، وكأنها عبارة سحرية، ومفتاح كل مشكلة، من دون تأمل الواقع، وقواعد عدل وإنصاف، واستبيان أزمة دولتي المصبّ وتعنت أثيوبيا، غير تعدّد المصالح والوساطات ودوائر الانتماء وتشابكها، بل بعضهم يحذّر وكأنه حامي الأفريقية وقواعد السلام والتسامح، من اصطفاف إسلامي عربي ضد إثيوبيا الأفريقية المسيحية، وكأن إثيوبيا هي المُعتدى على حقوقها، وليستا دولتي مصب نهر النيل.

> عملت إثيوبيا على إيجاد تناقضات بين مصر والسودان، وروّجت أكاذيب عن أطماع القاهرة ورغبتها في الهيمنة
>
> يجسّد ما تطرحه إثيوبيا من وجود «مواجهة عربية أفريقية» مشكلةً تنتمي إلى أفكار ماضوية، تخالف حقائق التاريخ والجغرافية

إجمالا، تدّعي إثيوبيا أن القاهرة تحشد العرب في مواجهة الأفريقيين، وغير هذا الكلام من سرديات مضلّلة، غرضها الأساسي عدم الوصول إلى اتفاقٍ بشأن السد، وعدم الالتزام بأي مرجعيةٍ دوليةٍ أو قانونية، تتعلق ببنائه وتشغيله، وهي لا تريد دخول أطرافٍ مساندةٍ للقاهرة والخرطوم قد تغيّر من موازين القوة، عربيةً كانت أو غير عربية، كما أنها، بهذه المقولات، تعكس رغبتها استبعاد دول شمال أفريقيا لتقود القارّة، غير أن موقفها من الدول العربية ليس مرتكزا على أساس الهوية كما تدّعي، لأنها ببساطة تتعاون مع دول عربية لها استثمارات ضخمة، ساهمت في عمليات تشييد السد، غير أنه كانت للدول العربية مواقف متباينة من سد النهضة، وما زال بعضها لا يخرُج عن التصريحات الباهتة، والتي تقرأ من الجهتين، اليمين كما اليسار، غير أن إثيوبيا لم تمانع في وساطة دولٍ عربيةٍ سابقا، وصفها وزير الري السوداني، ياسر عباس، بأنها غير رسمية، ولم نلحظ إثيوبيا ورئيس حكومتها، أبي أحمد، الذي يقود الحرب، والحاصل على جائزة نوبل للسلام، يعترض على تدخل دول أوروبية في شؤون دول القارّة، بما فيها عمليات النهب للموارد والتدخل العسكري.

في النهاية مقولات الهوية الأفريقية والبيت الأفريقي والحلول الأفريقية حائط صد لأي مساندة أو وساطة عربية أو غير عربية لا تحقّق مصالح أديس أبابا، ورغبتها في الهيمنة على النيل، وطموحها في التوسّع وقيادة القارّة. لذا هي تحرص على اقتصار المفاوضات على الاتحاد الأفريقي، والتغنّي بالحلول الأفريقية والدعاية المكثفة حولها، لتبقى مصر والسودان حبيستي مفاوضات البيت الأفريقي التي افتقدت قواعد العدل والإنصاف وآليات عملية، وكانت ضمن أسباب رئيسيةٍ لوصول الأزمة إلى محطتها الحالية.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads